

محددات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2010-2020 م

عادل الكاسح إنبية

كلية الاقتصاد والإدارة جامعة طرابلس
ad.enpaya@uot.edu.ly

تاريخ النشر: 2024.07.29

تاريخ القبول: 2024.07.21

تاريخ الاستلام: 2024.05.26

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل المصرفية (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر جودة الأصول، مؤشر الربحية، مؤشر السيولة) التي تؤثر على الاستقرار المالي في عينة من المصارف الليبية خلال الفترة 2010-2011، باستخدام نموذج Z-Score لقياس الاستقرار المالي، ولتحديد العلاقة بين هذه العوامل ومؤشر الاستقرار المالي، تم استخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد وفق السلاسل الزمنية المقطعية. قسمت الدراسة إلى ثلاث مباحث رئيسية: الأول يهتم بالدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، المبحث الثاني أدبيات الدراسة عن الاستقرار المالي المصرفي، أما المبحث الثالث يتناول الجانب التطبيقي للبحث. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مؤشر كفاية رأس المال الوحيد الذي يؤثر إيجاباً في الاستقرار المالية بمعنوية إحصائية عند مستوى 5%، أما باقي المؤشرات الأخرى تؤثر بشكل سلبي إلا أنه ليس لها دلالة معنوية عند مستوى 5%. **الكلمات المفتاحية:** الاستقرار المالي المصرفي، القطاع المصرفي الليبي.

The Determinants of Financial Stability in the Libyan Banking Sector During the Period 2010-2020

Adel Alkaseh Enpaya

Faculty of Economic & Administration, University of Tripoli
ad.enpaya@uot.edu.ly

Abstract

The study aimed to investigate the impact of bank-specific variables (Capital Adequacy, Asset Quality, Liquidity, and Profitability) on the financial stability of a sample of Libyan banks during the period 2011-2020. A multiple regression model using panel data and time series analysis was employed. The study is divided into three main sections: (1) previous studies related to the topic, (2) literature on banking financial stability, and (3) the empirical study. The findings revealed that only the capital adequacy ratio positively and significantly affects financial stability at the 5% level, while the other indicators have a negative impact, though not statistically significant at the 5% level.

Keywords: Banking Financial Stability, Libyan Banking Sector.

1- المقدمة

خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي شهد القطاع المالي والمصرفي تغيرا جذريا وتوسعا كبيرا جراء العولمة والتحرير المالي والاقتصادي ورفع القيود فضلا عن التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والحواسيب، حيث زاد تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل كبير واستحدثت أدوات مالية جديدة ومتطورة سهلت التقنية المتوفرة تداولها وسرعة تنفيذها، وعلى الرغم من إيجابيات هذه التطورات، إلا أن أهم سلبياتها تعرض الأنظمة المالية والمصرفية العالمية لأزمات مالية، ولعل آخرها أزمة تقلبات أسعار صرف العملات والتقلبات في أسواق الأسهم العالمية 2000-2001 والأزمة المالية العالمية في 2008، وأخيرا أزمة كوفيد-19 في سنة 2019، الأمر الذي أثر سلبا على استقرار الاقتصاد العالمي، ومن هذا المنطلق برزت أهمية دراسة الاستقرار المالي للمصارف، حيث أن تشخيص عوامل ومحددات الاستقرار المالي للمصارف يساعد في الكشف عن الأسباب التي تحقق الاستقرار المالي الكلي. وبالنظر إلى القطاع المصرفي الليبي الذي يتسم بالتركز، كان لزاما على الباحثين والمصرفيين دراسة وكشف العوامل الخاصة بالمصارف التي تؤثر على استقرارها والتي يحتمل أن تلعب دورا في توفير الاستقرار المالي منه عدمه.

2- الدراسات السابقة

توجد العديد من الأبحاث التي تهتم بدراسة الاستقرار المالي المصرفي، إلا أن هذه الدراسة اختصت ببعض الدراسات الحديثة فقط ومنها على سبيل المثال:

- **دراسة أبوخريص (2023)** بعنوان أثر مؤشرات السلامة المالية على الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية، هدف الباحث في دراسته إلى قياس أثر مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالمصارف (حجم المصرف، كفاية رأس المال، السيولة، العائد على حقوق الملكية، نسبة الديون إلى حقوق الملكية) على الاستقرار المالي لعينة مكونة من عدد 2 من المصارف الخاصة خلال الفترة 2012-2018، وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد ومؤشر Z-Score لقياس الاستقرار المالي. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن حجم المصرف، السيولة، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية لها تأثير إيجابي معنوي على الاستقرار المالي.
- **دراسة قندوز وآخرون (2022)** بعنوان محددات الاستقرار المالي في المصارف العربية. هدفت الدراسة إلى قياس محددات الاستقرار المالي لعينة من المصارف العربية وذلك من خلال دراسة مجموعة من المحددات الخاصة بالمصرف، ومحددات خاصة بالقطاع المصرفي ككل، بالإضافة إلى محددات اقتصادية أخرى، كل هذه المحددات والنسب أدخلت على مؤشر الاستقرار المالي بالصيغة الرياضية Z-score، أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن حجم المصرف لا يؤثر في الاستقرار المالي للمصارف، في حين ان لكل من مؤشرات كفاية رأس المال والعائد على الأصول ونسبة القروض/ الودائع كمؤشر للسيولة تأثير إيجابي على الاستقرار المالي للمصارف في الدول العربية، وأن الدراسة توصلت إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الدين/حقوق الملكية والاستقرار المالي. أما المحددات الاقتصادية فالنتائج اشارت إلى أن العلاقة إيجابية بين النمو

الاقتصادي ومؤشر الاستقرار المالي بينما عكسية مع التضخم. أما فيما يخص المتغيرات القطاعية فالنتائج تشير إلى أن العلاقة إيجابية بين تطور القطاع المصرفي المالي معبرا عنه بحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار المالي للمصارف.

• **دراسة يوسف (2021)** بعنوان قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف الأهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2017). هدفت الدراسة إلى قياس المتغيرات المصرفية ممثلة في كفاية رأس المال، القدرة الائتمانية، القدرة الإيرادية، وأثرها على الاستقرار المالي لعينة من 6 مصارف عراقية لفترة تغطي 5 سنوات، اعتمدت الدراسة على قياس الاستقرار المالي من خلال مؤشر Z-Score واستخدام الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير متغيرات الدراسة على الاستقرار المالي. تشير النتائج إلى أن الاستقرار المالي يعتمد على كفاية رأس المال ومن ثم قدرته على تحقيق الأرباح وبالتالي أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق معايير بازل 1، 2 التي تساهم في تعزيز الاستقرار المالي.

• **دراسة بوزيد وهتهات (2021)** بعنوان محددات الاستقرار المالي في النظام المصرفي الكويتي خلال الفترة 2008-2019: هدفت هذه الدراسة إلى قياس محددات الاستقرار المالي وأثرها على معدل كفاية رأس المال لعينة من المصارف التجارية التي تعمل في دولة الكويت خلال الفترة 2008-2019 باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وفق السلاسل الزمنية المقطعية، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول ومعدل الاستدانة من جهة وكفاية رأس المال من جهة أخرى.

• **دراسة Mkadmi et al (2021)** بعنوان محددات الاستقرار المصرفي: مثال تونس، بحثت الدراسة عن عوامل الاستقرار في عينة من المصارف التونسية خلال الفترة 2005-2014، باستخدام مؤشرين هما: Z-Score شائع الاستخدام بالإضافة إلى كفاية رأس المال. تم قياس نوعين من المتغيرات: الأولى المتغيرات المصرفية تشمل (العائد على الأصول، صافي هامش الفائدة، الدخل من غير الفوائد، عمر المصرف، حجم المصرف، العائد على حقوق الملكية). الثانية المتغيرات الاقتصادية وتشمل الناتج المحلي الإجمالي. توصلت الدراسة إلى أن العائد على الأصول له تأثير إيجابي معنوي، بينما صافي هامش الفائدة، الدخل من غير الفائدة، عمر المصرف، حجم المصرف، حجم الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير إيجابي غير معنوي على الاستقرار المصرفي. وفي المقابل تأثير سلبي معنوي للعائد على حقوق الملكية ونسبة الدين على الاستقرار المالي.

• **دراسة مرابط وحناش (2020)** بعنوان تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية باستخدام نماذج البانل- هدفت الدراسة إلى تشخيص أهم العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي لعينة من 10 مصارف إسلامية العربية خلال الفترة 2018-2020. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من (كفاية رأس المال، نسبة

السيولة، معدل العائد على الأصول) على الاستقرار المصرفي، وفي المقابل وجود أثر سلبي لمؤشر التكاليف إلى الدخل على مؤشر الاستقرار المصرفي.

- **دراسة غصان و قندوز (2011)** بعنوان قياس الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في السعودية: هدفت الدراسة إلى قياس الاستقرار المالي لعينة من 6 مصارف سعودية خلال الفترة 2005-2009 ، اثنان منها إسلامية وأربع مصارف تقليدية ، ودراسة ثلاث متغيرات منها ما يتعلق بالمصارف ومنها ما يختص بالقطاع المصرفي بالكامل، و على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث تم صياغة نموذج لقياس الاستقرار المالي لذلك، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين نسبة القروض/الأصول ومؤشر الاستقرار المالي، ووجود علاقة عكسية بين مؤشر تنافسية المصارف وبين معدل التضخم ومؤشر الاستقرار المصرفي، كما أن الدراسة وجدت أن المصارف الصغيرة أكثر استقرار من نظيرتها الكبيرة .

ما يميز هذه الدراسة أنها تعد امتدادا للدراسات السابقة، حيث أنها تتمحور حول دراسة مجموعة من المتغيرات والمحددات المتعلقة بالمصارف التي تؤثر على استقرار المصارف. وعلى حد علم الباحث، لا توجد دراسة تبحث في قياس المتغيرات الثلاثة المشار إليها على الاستقرار المالي لهذه العينة من المصارف الليبية تحديدا خلال فترة عدم الاستقرار التي تمر بها البلاد 2010-2020، وبالتالي فإن هذه الدراسة هي مشابهة للدراسات السابقة باختلاف متغيرات الدراسة، بلد الدراسة والفترة الزمنية، وظروف عدم الاستقرار التي تمر بها البلاد، أي أنها تعد استكمالا للدراسات السابقة وأن نتائجها ستساهم في إثراء الأدبيات المصرفية.

3- مشكلة البحث

بعد موجة الأزمات المالية التي ضربت المؤسسات المالية والمصرفية على مر العقود الماضية، أضحت موضوع الاستقرار المالي للمصارف من المواضيع الهامة التي تحظى باهتمام الكثير من صناعات القرار والمصرفيين والأكاديميين، حيث أن القطاع المصرفي يعمل في بيئة استثنائية عالية المخاطر تؤثر على استقرارها بسبب عدد من العوامل الداخلية (كفاية رأس المال، الأرباح،،،،) والعوامل الخارجية المتمثلة في المنافسة الحادة بين المصارف والبيئة التشريعية والقانونية الخاصة بعمل المصارف التي تعمل جاهدة على تحقيق التوازن بين هذه العوامل تجنباً لحدوث أي أزمات مالية.

وفي ليبيا، منذ 2005 ، شرع القطاع المصرفي الليبي في اصلاحات مصرفية شملت التحرير المالي، ودخول المصارف الأجنبية وخصخصة القطاع المصرفي وتحرير أسعار الفائدة واعتماد اقتصاد السوق، كل ذلك شكل تحديا كبيرا أمام القطاع المصرفي الليبي خاصة بعد الازمة المالية العالمية في 2008 وما حدث في ليبيا في سنة 2011 على غرار دول الربيع العربي، خاصة مع فقد قدرته على الوفاء بمتطلباته اتجاه عملائه وعدم قدرته على توفير السيولة أمام المودعين لاسيما خلال الأعوام 2018-2020 إضافة الى تخفيض سعر صرف الدينار الليبي وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، كل ذلك كان له تأثيره

على مدى استقرار القطاع المصرفي الليبي، عليه فإن مشكلة البحث تتمحور في الآتي: ما هي المحددات والعوامل التي تؤثر في استقرار القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2010-2020؟

4- سؤال البحث و فرضياته

يتمحور السؤال الرئيسي للبحث في ما يلي: ما هي المحددات والعوامل التي تؤثر في استقرار القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2010-2020؟ عليه يمكن صياغة الفرضية الآتية: توجد مجموعة من المحددات الداخلية الخاصة بالمصارف عينة البحث تتمثل في (كفاية راس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة) جميعها أو بعضها يؤثر في الاستقرار المالي لها خلال فترة الدراسة.

5- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

- 1) بيان مفهوم الاستقرار المالي المصرفي وأهميته والتعرف على أهم مؤشرات الاستقرار المالي.
- 2) تحديد ودراسة العوامل الرئيسية المؤثرة في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الليبي.

6- أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من تزايد الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي للمصارف عقب الأزمات المالية والمصرفية التي حدث مؤخرًا، لذلك أسست المصارف المركزية وحدات مستقلة أسندت لها مهمة دراسة ومراقبة الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، وبيان قدرة المؤسسات المالية على التصدي للالتزامات المالية وتلافي الوقوع فيها والتي قد تكبد المصارف خسائر كبيرة في حال مواجهة مثل هذه الأزمات. من هنا أصبح موضوع الاستقرار المالي يحظى بعناية الكثيرين، بحيث يعمل الجميع على وضع مجموعة من التدابير والمعايير التي تحد من الاضطرابات المالية، كل هذه الجهود أعطت لهذا الموضوع أهمية كبيرة جديدة بالدراسة لتفادي تكاليف قد تتكبدها الاقتصادات والمؤسسات إزاء عدم الاستقرار المالي، وبالتالي فإن موضوع الاستقرار المالي موضوع مهم يجب البحث فيه من فترة لأخرى وبأدوات متعددة وفي مختلف الدول والمناطق لتجنب مخاطر عدم الاستقرار المالي فيها.

7- حدود البحث

1. البحث اقتصر على المصارف التقليدية فقط دون نظيرتها الإسلامية بسبب اختلاف طبيعة عملها وبالتالي اختلاف العوامل المؤثرة على درجة استقرارها وسلامة مراكزها المالية.
2. غطى البحث الفترة الزمنية 2010-2020 وهي الفترة التي شهدت تقلبات اقتصادية ومالية كبيرة جراء عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
3. استثنى البحث المصارف التي لم تتوفر فيها بيانات عن فترة الدراسة بشكل كامل أو عدم توفر البيانات لها في سنة من السنوات خلال فترة الدراسة.

8- الإطار النظري

Financial Stability مفهوم الاستقرار المالي

في الدراسات الأدبية توجد العديد من التعريفات لمفهوم الاستقرار المالي، إلا أنها تتوافق جميعها في مفهوم عام وهو ان الاستقرار المالي هو الحالة المقابلة لحالة عدم الاستقرار المالي الذي يشهد اختلالات أو اضطرابات في النظام المالي مما يفقده قدرته في القيام بوظائفه الأساسية وفق أسس ومعايير مثالية. حيث يرى المصرف المركزي الأوروبي أن الاستقرار المالي يتحقق عندما تتمكن المؤسسات المالية من المواجهة والوقوف أمام الصدمات والاختلالات التي من شأنها تؤثر سلبا على كفاءة عملية توزيع الموارد المالية على الفرص الاستثمارية، حيث أن هذه العملية توجب ضرورة المتابعة والتقييم بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة، فهناك ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والاستقرار السعري ويعزز وجود كل منهما الآخر (Papademos L, 2009)

وقد عرف مصرف التسويات الدولية الاستقرار المالي بأنه الوضع الاقتصادي الذي يصل الى حالة من الرواج تخفي فيه أي عوامل من شأنها التأثير على قيمة عملة البلد أو تقلبات أسعار موجوداتها مما يؤثر على قابلية المؤسسات المالية في مواجهة التزاماتها (الشاذلي، 2014، ص207).

كما يرى البعض انه يمكن وصف النظام المالي والمصرفي بأنه مستقر إذا كان قادرا على تحمل الاختلالات والتغيرات في سياسات المصرف، التحرير المالي، الكوارث الطبيعية، وبالتالي فهو يعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تحت الظروف الاقتصادية غير العادية بالاستعانة برأسماله واحتياطياته (Tomuleasa, 2017)

أهمية الاستقرار المالي

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي أمرا ضروريا وهدفا أولويا عند وضع السياسات الاقتصادية، فيوجد العديد من المصارف المركزية والمؤسسات المالية الإقليمية والعالمية التي تضع المؤشرات لقياسه، وتصدر تقارير دورية عنه، عليه يمكن الإشارة إلى أهمية تحقيق الاستقرار المالي في النظم الاقتصادية في الآتي:

1. النظام المالي المستقر يكون قادر على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية.
2. النظام المالي المستقر قادر على تقييم المخاطر المالية والحفاظ على استقرار الأسعار.
3. النظام المالي المستقر قادرا على امتصاص الصدمات والاختلالات الداخلية أو الخارجية.
4. الاستقرار المالي يعد مكونا رئيسيا لتحقيق النمو الاقتصادي وقادر على مواجهة الصدمات ومنع نشيها داخل الاقتصاد الحقيقي أو الأنظمة المالية الأخرى، (شيناوسي، 2005، 5-7).

محددات الاستقرار المالي

صنفت العوامل أو المحددات المؤثرة على استقرار البنوك إلى ثلاث متغيرات رئيسية: متغيرات اقتصادية كلية، متغيرات قطاعية، متغيرات على مستوى المصرف وهي كما يلي:

أولاً: المتغيرات الاقتصادية الكلية Macro-economic variables

العديد من الدراسات التطبيقية التي بحثت في علاقة الاستقرار المالي بمؤشرات الاقتصاد الكلي، وبشكل عام توصلت إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها: - (قندوز وآخرون، 2022، ص ص 12-15)

1) معدلات النمو الاقتصادي: العديد من الدراسات تشير إلى أن معدل النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي على مستويات الدخل الكلي وهو ما ينعكس على دخل الفرد ويعزز قدرته على الاقتراض والسداد بما فيها القروض المتعثرة، وهو ما يعزز من الأمان المصرفي الأمر الذي يؤثر إيجاباً على الاستقرار المصرفي، والعكس صحيح، حيث أن ارتفاع المخاطر في القطاع المصرفي يدفع بالمصارف الى خفض مستويات الإقراض لديها وبالتالي تتخفض مستويات السيولة في الاقتصاد وتراجع الاستثمار والاستهلاك وبالتالي تراجع معدلات الدخل ويزيد من حجم القروض المتعثرة وارتفاع درجة المخاطر، الأمر الذي يؤثر سلباً على الاستقرار المالي.

2) معدلات التضخم: ارتفاع معدلات التضخم لا يضعف قدرة المستهلكين على السداد فحسب، بل يتعداه الى قطاع الأعمال بسبب انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي الى ارتفاع حجم القروض المتعثرة وارتفاع مخاطر عدم السداد وهو ما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي للبنوك.

3) معدلات الفائدة: ارتفاع أسعار الفائدة يرفع من أقساط سداد الديون على مستوى القطاعين الأفراد والأعمال، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسب القروض المتعثرة، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تراجع الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم الطلب الكلي الذي يزيد من حالة عدم الاستقرار المالي.

4) سعر الصرف: سعر الصرف الاسمي أو الحقيقي يؤثر في الاستقرار المالي ولكن من وجهتين مختلفتين، فمن جهة ارتفاع قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تراجع الصادرات وارتفاع الواردات مما يضعف الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع درجة المخاطر في القطاع المالي وعدم استقراره. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية يزيد من قدرة المقترضين بالعملة الأجنبية على السداد، مما يخفف المخاطر ويحسن من درجة الاستقرار المالي.

ثانياً: المتغيرات القطاعية Sector variables

العديد من الدراسات أشارت إلى أهمية القطاع المالي في تحديد مدى استقرار المصارف، ومن أهم هذه المؤشرات القطاعية (المالية والمصرفية) المؤثرة على استقرار المصارف ما يلي:

1) حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تؤثر في استقرار البنوك، فنتائج الدراسات السابقة متباينة، من جهة، كلما ارتفعت هذه النسبة زادت المخاطر في القطاع المالي، والسبب في ذلك أن عبء الدين يشكل نسبة مرتفعة من الدخل، وبالتالي ترتفع احتمالية التعثر وعدم السداد مما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي للمصارف. ومن جهة أخرى، فإن بعض الدراسات تشير الى الدور الإيجابي لزيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وهو يشير الى

تطور القطاع المالي وبالتالي زيادة حجم الائتمان يزيد من الاستقرار المالي للمصارف (Vo, et al., 2021).

(2) تنافسية القطاع المصرفي: في الدراسات الأدبية لا يوجد اجماع حيال العلاقة بين تنافسية القطاع المصرفي والاستقرار المالي، بعض الدراسات ترى أن التنافسية تؤدي إلى ضعف القطاع المصرفي وبالتالي عدم استقراره، حيث تسعى المصارف إلى تقديم خدماتها وتنفيذ عمليات ذات مخاطر عالية بغرض تحقيق أرباح أعلى مما يضعف محافظتها الاستثمارية وبالتالي اضعاف استقرارها المالي، أما البعض الآخر يرى أن التنافسية تؤدي إلى الاستقرار بسبب أن الاحتكار في القطاع يرفع معدلات الفائدة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وهو ما يزيد من أخطار عدم السداد، ويؤثر سلباً على الاستقرار المالي (Parida & Padhi, 2018)

ثالثاً: المتغيرات على مستوى المصرف: Bank-specific Variables

توجد العديد من المتغيرات التي اشارت اليها الدراسات السابقة التي تلعب دوراً كبيراً في مدى استقرارية المصارف من عدمها، ومن هذه المتغيرات أو العوامل ما يلي: (قندوز وآخرون، 2022، ص ص 15-17)

(1) حجم المصرف: الدراسات تشير إلى أن العلاقة بين حجم المصرف والاستقرار المالي تعتمد على فرضيتين: الأولى يطلق عليها فرضية التركيز والاستقرار وتشير إلى أن المصارف الكبيرة تعزز الاستقرار المالي من خلال رؤوس أموالها المرتفعة نسبياً وبالتالي فهي أقل عرضة لمخاطر السيولة والمخاطر الاقتصادية الأخرى. أي أنه توجد علاقة إيجابية بين حجم المصرف واستقراره المالي. أما الفرضية الثانية تسمى فرضية التركيز والهشاشة والتي تشير إلى أن العلاقة بين حجم المصرف واستقراره سلبية بسبب الخطر المعنوي، فالمصارف الكبيرة ترفع من نسب الفائدة على الاقتراض الأمر الذي يضطر معه المقترضون لرفع درجة المخاطرة لديهم لتحقيق عوائد تمكنهم من سداد هذه القروض مما يرفع احتمالية عدم المقدرة على السداد.

(2) نسبة رأس المال إلى الأصول: العلاقة بين نسبة رأس المال إلى الأصول والاستقرار المالي إيجابية، حيث أنه كلما ارتفع رأس المال كلما أصبح المصرف قادر على امتصاص الخسائر خلال الأزمات (World Bank, 2019/2020)

(3) نسبة العائد على الأصول: نظرياً العلاقة بين نسبة العائد إلى الأصول والاستقرار المالي طردية، فالأرباح تزيد من فرص السداد وتخفف الصدمات على رأس المال، أما من الناحية التطبيقية فالنتائج متباينة كما تشير بعض الدراسات، فبعضها انتهت إلى أن ارتفاع الأرباح يدفع المصارف إلى الدخول في عمليات عالية المخاطر وهو ما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي، بينما دراسات أخرى انتهت إلى أن ارتفاع العائد على الأصول يؤدي إلى توقع ارتفاع أعلى على المدى الطويل، الأمر الذي يدفع المصرف إلى التقليل من الاستثمارات والعمليات عالية المخاطر وهو ما يؤثر إيجابياً على الاستقرار المالي. (Xu, et al., 2019)

4) نسبة القروض إلى الودائع: هي أحد مؤشرات السيولة، ارتفاعها يدل على انخفاض السيولة للوفاء بالتزاماته ومتطلباته المتوقعة وهو ما يؤثر سلبا على الاستقرار المالي للمصرف. ومن جهة أخرى انخفاض هذه النسبة يعني أن ربحية المصرف ضعيفة وبالتالي عدم قدرته على مواجهة الصدمات على رأس المال الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستقرار المالي للمصرف.

5) نسبة الدين الى حقوق الملكية: ارتفاع هذه النسبة يشير إلى أن المصرف يمول أصوله بالاعتماد على الدين أكثر من اعتماده على حقوق الملكية، أما ارتفاع هذه النسبة يزيد من مستوى مخاطرة المصرف ويؤثر على استقراره المالي.

9- المنهج والإجراءات

توجد العديد من المؤشرات التي استخدمت لقياس الاستقرار المالي، ولكن هنا سيتم الإشارة إلى مؤشر Altman Z-Score أو ما يعرف بمؤشر Z_score وهو من أشهر المقاييس وأكثرها استعمالا لقياس درجة الاستقرار المالي والمصرفي، حيث أستطاع ألتمان من خلال هذا النموذج التمييز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة بناء على فكرة مفادها بأن العائد على الأصول (ROA) ذو التوزيع الطبيعي متوسطه (μROA) وانحرافه المعياري (σROA) وأن نسبة رأس المال المصرفي لاجمالي الأصول ($K = E/TA$) تتوزع حول الوسط الحسابي للعوائد على الأصول (μROA) كالتالي: $Z = \frac{K + (\mu ROA)}{\sigma ROA} > 0$ هذا المؤشر يزداد مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال، بينما ينخفض في حال عدم استقرار العوائد، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع قيمة الانحراف المعياري للعائد على الأصول. وكلما كان قيمة هذا المؤشر أعلى، دل ذلك على الاستقرار المالي للمصرف وبعيد عن احتمال الفشل المالي (Nguyen, et al, 2012). والشكل التالي يوضح تقييم نتيجة هذا المؤشر:

| Insolvency Area (High Risk of Bankrupt) $Z < 1.81$ | Grey Area (Uncertain Results) $1.81 < Z < 2.99$ | Low Risk Area (Healthy) $Z > 2.99$ |
|--|---|--|
|--|---|--|

SOURCE: Edward I. Altman, Alessandro Danovi and Alberto Falin, score models' application to italian companies subject to extraordinary administration

تم تطبيق الأسلوب القياسي لتحليل العلاقة بين مؤشر الاستقرار المالي Z-Score وبين المتغيرات المستقلة المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف الليبية. تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لمصفوفة البيانات الزمنية-المقطعية أو ما يعرف Panel data وذلك من خلال نموذجين: النموذج ذو الأثر الثابت Fixed Effects Model والنموذج ذو الأثر العشوائي Random Effects Model ولاختيار النموذج الأنسب بينهما تم تطبيق اختبارين هما: Redundant Fixed Effects Test واختبار Hausman Test ومن أهم مبررات استخدام هذه الطريقة ما يلي (Baltagi, 2000, p50):

1. تعد الأكثر فعالية في تحليل البيانات بشكل مصفوفي قطاعي- زمني.

2. تسهم في حل مشكلات الاقتصاد القياسي من خلال زيادة عدد المشاهدات وتخفيض نسب الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

3. الأخذ بالحسبان الأمور والقضايا التي لا يمكن ملاحظتها والمتعلقة بالحدث أو الزمن وخاصة خلال فترة البحث لأنها تمثل الحدث والزمن.

مجتمع الدراسة: تختص الدراسة بالقطاع المصرفي الليبي

عينة الدراسة: شملت الدراسة 6 مصارف ليبية تم اختيارها بناء على مدى توفر البيانات المعتمدة والمنشورة.

شملت العينة 4 مصارف عامة وهي مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، المصرف التجاري الوطني، مصرف الواحة، و2 مصارف خاصة وهي المصرف المتحد، مصرف السراي

متغيرات الدراسة:

لقياس الاستقرار المصرفي في عينة الدراسة وتشخيص المتغيرات المؤثرة فيه تم اختيار مجموعة من

المتغيرات كالآتي:

أولاً المتغير التابع: وهو مؤشر الاستقرار المالي ويعبر عنه بـ Z-Score ويتم حسابه بالطريقة المشار

إليها سابقاً. **ثانياً: المتغيرات المستقلة:** تم اعتماد عينة من المؤشرات الرئيسية المستخدمة في قياس الاستقرار

المالي المصرفي في ليبيا وهي¹ :

أ- مؤشرات كفاية رأس المال:

1. كفاية رأس المال: Capital Adequacy وهو الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب على المصرف

أن يحتفظ به لحماية أموال أصحاب المصالح، ويعد من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الملاءة

المالية ويشير إلى الحالة التي يكون فيها رأس المال قادراً على استيعاب الخسائر المحتملة. ويساوي

رأس المال التنظيمي (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) / مجموع الأصول المرجحة

بالمخاطر.

2. حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (EQTA) تقيس هذه النسبة إجمالي حقوق الملكية للمصرف

مقسومة على إجمالي الأصول.

ب- مؤشرات جودة الأصول

تم استخدام مخصص الديون إلى إجمالي الائتمان (LLRTR) لقياس جودة الأصول، وتشير هذه

النسبة إلى مقدرة المصرف على امتصاص القروض والتسهيلات المتعثرة من إجمالي المخصص المكون.

ج- مؤشرات الربحية

العائد على إجمالي الأصول (ROA) Return to Assets أحد أهم مؤشرات قياس الربحية، ويستخدم

لقياس كفاءة إدارة الأصول في تحقيق الأرباح ويقاس بقسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول، زيادة هذا

المؤشر دليل على جودة الأصول وإدارتها في توليد الأرباح.

¹ لمزيد من الاطلاع، يرجى الاطلاع على تقرير الاستقرار المالي الليبي 2016

د- مؤشرات السيولة

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQTA: ويقاس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتوقعة وغير المتوقعة ويحسب بقسمة إجمالي الأصول إلى مجموع الأصول.

جدول (1) ملخص لمؤشرات الاستقرار

| $Z = \frac{K + (\mu ROA)}{\sigma ROA} > 0$ | المتغير التابع (Z-Score) | |
|--|---------------------------------------|------------------------|
| النتيجة المتوقعة | المتغيرات المستقلة | |
| + | نسبة رأس المال الأساسي/ إجمالي الأصول | مؤشرات كفاية رأس المال |
| + | حقوق الملكية/ إجمالي الأصول | |
| + | مخصص الديون/الائتمان | مؤشر جودة الأصول |
| + | نسبة العائد / إجمالي الأصول | مؤشرات الربحية |
| + | نسبة الأصول السائلة/إجمالي الأصول | مؤشرات السيولة |

القطاع المصرفي الليبي

شهد القطاع اصلاحات وتغييرات هيكلية وتطورات مهمة خلال العقد الأخيرين، لاسيما بصدور القانون رقم 2015/1 لتنظيم المصارف والرقابة على النقد، والقانون رقم 46 لسنة 2012 المعدل للقانون رقم 2015/1 الذي أضاف فصلا خاصا لتنظيم عمل المصارف الاسلامية. سمحت هذه القوانين بتأسيس مصارف تقليدية واسلامية خاصة، بالإضافة الى السماح بدخول فروع اجنبية أو الدخول في شراكة استراتيجية مع مصارف اجنبية، ورفع القيود عن تدفق الأموال وتحرير اسعار الفائدة المدينة والدائنة.

يتكون القطاع المصرفي الليبي من 20 مصرف، تقدم خدماتها ومنتجاتها لعملائها من خلال شبك كبيرة من الفروع والوكالات في مختلف مناطق ليبيا، حيث بلغ عدد فروع هذه المصارف 555 فرعا ووكالة مصرفية توظف 19588 موظف. تتوزع كالاتي: خمسة بنوك عامة، أحد عشر بنك خاص، 3 مصارف إسلامية خاصة، بالإضافة إلى المصرف العربي الخارجي¹.

الأسلوب الاحصائي

في هذه الدراسة اعتمد الباحث أنموذج الانحدار المتعدد باستخدام تحليل السلاسل الزمنية المجمعة Pooled Regression Model والذي يأخذ في الحسبان تأثير العوامل الفردية وتأثير عامل الزمن عند تقدير معادلة الانحدار:

$$Z - Score_{it} = \alpha_0 + CRTA_{it} + EQTA_{it} + ROA_{it} + LLRTCR_{it} + LIQTA_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$Z - Score_{it}$ هي المتغير التابع في الدراسة للمصرف في الفترة الزمنية i

$CRTA_{it}$ المتغير المستقل الذي يقاس نسبة راس المالي الى إجمالي الاصول للمصرف في الفترة

الزمنية i

¹ تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2021 ادارة البحوث والاحصاء، مصرف ليبيا المركزي.

$EQTA_{it}$ المتغير المستقل الذي يقيس نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول للمصرف t في الفترة الزمنية i

ROA_{it} المتغير المستقل الذي يقيس العائد على اجمالي الأصول للمصرف t في الفترة الزمنية i

$LLRTCRCR_{it}$ المتغير المستقل الذي يقيس جودة الأصول للمصرف t في الفترة الزمنية i

$LIQTA_{it}$ المتغير المستقل الذي يقيس الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول للمصرف t في الفترة الزمنية i

ε_{it} الحد العشوائي للنموذج للمصرف t في الفترة الزمنية i

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (2) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

| | Z_SCORE | CRTA | EQTA | ROA | LLRTCRCR | LIQTA |
|-----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|
| Mean | 10.02506 | 0.097399 | 0.102928 | 0.009514 | 0.264208 | 0.523455 |
| Median | 10.15062 | 0.056103 | 0.061963 | 0.00556 | 0.149812 | 0.478721 |
| Maximum | 22.29088 | 0.320892 | 0.375165 | 0.089388 | 0.95057 | 1.755543 |
| Minimum | 2.793731 | 0.023529 | 0.027923 | 6.83E-05 | 0.065212 | 0.211697 |
| Std. Dev. | 4.996291 | 0.080364 | 0.081502 | 0.013809 | 0.212918 | 0.274667 |

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 13

الجدول (2) يعرض نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الداخلة في الدراسة، حيث يتبين أن المتغير التابع (Z_score) متوسطه الحسابي 10.0251 وأعلى وأقل قيمة له على التوالي هي 22.2909 ، 2.79373 بينما الانحراف المعياري له 4.9963 . أيضا ومن نفس الجدول يمكن قراءة التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة في الدراسة كالتالي: فيتبين أن المتوسط الحسابي لمؤشرات كفاية رأس المال (CRTA) و (EQTA) على التوالي 0.0974 و 0.1029 ، بينما أعلى قيمة لـ (CRTA) 0.32089 وأقل قيمة له 0.02353، والانحراف المعياري 0.0804. أما (EQTA) أعلى قيمة له 0.3752 وأقل قيمة له 0.0279، أما الانحراف المعياري له 0.0815، ومن الجدول أيضا يمكن قراءة متغير مؤشر الربحية (ROA) فمنه يتبين أن المتوسط الحسابي له 0.00951، أما الانحراف المعياري لها هو 0.0138، بينما أدنى وأعلى قيمة له 0.089388، 6.83000 على التوالي. وبالنسبة لمؤشر جودة الأصول (LLRTCRCR) فمتوسطه الحسابي 0.26421 بينما أعلى وأقل قيمة له هو 0.95057 ، 0.06521 على التوالي، وينحرف عن متوسطه بنسبة 0.2129 . وأخيرا الجدول يبين نسب السيولة نسبة (LIQTA) متوسطه الحسابي 0.52346 وأدنى قيمة وأعلى قيمة له على التوالي 0.47872، 1.75554 بينما الانحراف المعياري له 0.2747.

جدول (3) نتائج تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

| | Z_SCORE | CRTA | EQTA | LLRTR | ROA | LIQTA |
|---------|----------|---------|---------|---------|---------|-------|
| Z_SCORE | 1 | | | | | |
| | ----- | | | | | |
| CRTA | -0.15755 | 1 | | | | |
| | 0.2064 | ----- | | | | |
| EQTA | 0.06912 | 0.79198 | 1 | | | |
| | 0.5813 | 0.0000 | ----- | | | |
| LLRTR | -0.27719 | 0.0265 | 0.06976 | 1 | | |
| | 0.0242 | 0.8324 | 0.5778 | ----- | | |
| ROA | -0.20981 | 0.13976 | 0.20662 | 0.26251 | 1 | |
| | 0.0909 | 0.263 | 0.096 | 0.0332 | ----- | |
| LIQTA | -0.27145 | 0.22775 | 0.29287 | 0.43250 | 0.24703 | 1 |
| | 0.0275 | 0.0659 | 0.017 | 0.0003 | 0.0455 | ----- |

المصدر: من اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل البرنامج Eviews13

الجدول (3) يوضح العلاقة بين المتغيرات باستخدام معامل الارتباط بيرسون، ومنه يتبين ان العلاقة بين المتغيرات جميعها ضعيفة أقل من 0.4، باستثناء العلاقة بين نسبة EQTA و CRTA فهي تلامس 0.80، وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وهو ما يؤكد العلاقة الطردية بينهما. مع ملاحظة أن شطر هذه العلاقات بين المتغيرات معنوي عند مستوى 5% والشطر الآخر غير معنوي عند نفس المستوى وبالتالي فان العلاقة بين المتغيرات متباينة.

تقدير معاملات نموذج الاستقرار

لقياس مؤشرات المالية ومدى تأثيرها على الاستقرار المالي لعينة الدراسة سيتم الاعتماد على نموذج البيانات المقطعية الذي يعتمد على تحليل الانحدار من خلال اسلوبين: نموذج الانحدار الثابت، ونموذج الانحدار العشوائي من خلال تطبيق الأسلوب المناسبة لكل نموذج باستخدام برنامج EViews 13. وحتى يمكن الحكم على المعلمات من حيث دلالتها الإحصائية فسيقوم النموذج على فرضيتين:

$$H_0: \beta_0 < 0.05 \text{ الفرضية الصفرية}$$

$$H_1: \beta_0 > 0.05 \text{ الفرضية البديلة}$$

جدول (4) تقدير لنموذج استخدام معادل الانحدار الخطي المتعدد (OLS)

| نماذج التقدير | | المتغيرات |
|---------------------------|-------------------------|-----------|
| نموذج التأثيرات العشوائية | نموذج التأثيرات الثابتة | |
| 13.17937 (0.000) | 8.902329 (0.000) | C |
| -37.03152 (0.000) | 2.122763 (0.6947) | CRTA |
| 39.74438 (0.000) | 24.82901 (0.000) | EQTA |
| -4.051120 (0.0002) | -2.482452 (0.1273) | LLRTR |
| -59.03363 (0.0001) | -9.884684 (0.5155) | ROA |
| -3.832837 (0.0000) | -1.699679 (0.0742) | LIQTA |
| 0.277948 | 0.921636 | R-squared |

| | | |
|---------------------|-------------------|--------------------|
| 0.217777 | 0.907389 | Adjusted R-squared |
| (0.001244) 4.619307 | (0.0000) 64.68569 | F-statistic |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

1- نتائج تقدير نموذج الأثر الثابتة Fixed effect Model

يبين الجدول رقم 4 أن معلمة EQTA فقط ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% أما باقي المعلمات فهي غير معنوية عند نفس المستوى، كما يلاحظ أن معامل الانحدار المعدل يساوي 90.7% تقريبا، أي أن المتغيرات المفسرة تتحكم في 90.7% من التغيرات التي تؤثر في الاستقرار المالي للبنوك عينة الدراسة، والباقي ينسب إلى عوامل أخرى لم تذكر في النموذج. وأن القيمة الاحتمالية المرفقة بإحصائية فيشر (F-Statistic) هو 64.68569 باحتمالية 0.0000 وهو ما يدل على وجود معنوية كلية للنموذج، أي معنوي في تفسير العلاقة وقياس الأثر وبالتالي إمكانية الاعتماد على معادلة الانحدار.

2- نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائية Random Effects Model

الجدول 4 أيضا يبين أن جميع المتغيرات التفسيرية معنوية عند مستوى 5%، بينما معامل الانحدار المعدل يساوي 21.8% تقريبا أي ان 21.8% من هذه المتغيرات تفسر الاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المرفقة بإحصائية فيشر (F-Statistic) هو 4.619307 وباحتمالية 0.001244 وهو ما يدل على وجود معنوية كلية للنموذج.

3- المفاضلة بين النموذجين (الأثر الثابتة والعشوائية)

3-1 اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية

يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، فإذا كانت $P > \text{Chi-square}$ عند مستوى المعنوية 0.05 فيتم قبول الفرضية البديلة أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل والعكس صحيح.

الفرضية الصفرية (نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب) $H_0: P > 0.05$

الفرضية البديلة (نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب) $H_1: P < 0.05$

جدول (5) نتيجة اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية

| Chi-statistic | Probability |
|---------------|-------------|
| 451.777028 | 0.0000 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

بناء على نتائج الاختبار في جدول 5 فإنه يتم رفض فرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب.

3-2 اختبار Redundant Fixed Effects

أيضا تم استخدام اختبار Redundant Fixed Effects لاختبار أي النموذجين أفضل، ومن الجدول 6 الذي يستعرض نتائج الاختبار كم يلي:

جدول (6) نتائج اختبار Redundant Fixed Effects

| الاختبار | الإحصائية | القرار |
|------------------------------|---------------------|----------------------|
| Redundant Fixed Effects Test | Cross-section F | 90.355406 (0.000) |
| | Cross-section Chi s | 146.56870 (0.000) |

يلاحظ من الجدول أن معنوية الاحصائيتين عند مستوى دلالة 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ومنه قبول نموذج التأثيرات الثابتة.

من الجدولين 5 و 6 أعلاه يتبين أن نتائج الاختبارين معنوية عند مستوى دلالة 5% ، ومنه فإن نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل لتحديد العلاقة بين المتغير التابع (الاستقرار المالي) والمتغيرات المفسرة الأخرى.

10. مناقشة النتائج

في هذه الدراسة تم تقييم المحددات الداخلية التي تؤثر في درجة الاستقرار المالية لعينة من المصارف الليبية مكونة من 6 مصارف خلال فترة عدم الاستقرار الاقتصادي في ليبيا 2010-2020. النتائج تشير إلى:

(1) يعد نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل والمفسر للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الاستقرار المالي) لتمثيل هذه العلاقة وتحديد العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي لعينة الدراسة، وتظهر معنوية النموذج في معامل التحديد $R^2 = 90.7\%$ أي أن 90.7% من المتغيرات المستقلة او المفسرة مسؤولة عن التغيرات في مؤشر الاستقرار للبنوك محل الدراسة، مما يشير إلى الارتباط القوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له ، في حين 9.3% ترجع الى عوامل أخرى مثل معامل الخطأ وعوامل أخرى لم تدرج في النموذج، كما أن هذه المعلمة لها دلالة إحصائية عند مستوى 5% .

(2) مؤشر كفاية رأس المال تم قياسه بنسبتين: الأولى مقاسا بنسبة رأس المال إلى اجمالي الأصول CRTA، ويشير إلى العلاقة الطردية بينه وبين مؤشر الاستقرار المالي إلا أنه ليس له أي دلالة إحصائية عند مستوى 5% . هذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من: يوسف (2021) ودراسة قندوز وآخرون (2022) وتتعارض مع دراسة بوزيد وهتهات (2021). الثانية معلمة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول EQTA موجبة بمعنى أن العلاقة بين نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول مؤشر الاستقرار علاقة طردية، أي أنه كلما زادت هذه النسبة كلما تمتعت المصارف باستقرار مالي أفضل وهذه العلاقة لها دلالة إحصائية عند مستوى 5% أيضا، غير أن هذه النتيجة تتعارض مع نتائج دراسة (Mkadm et al :2021)

(3) مؤشر الربحية ROA وتشير المعلمة الى العلاقة السالبة لهذه المعلمة إلا أنها غير معنوية احصائيا. هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (بوزيد وهتهات: 2021).

- (4) مؤشر جودة الأصول LLRTCR هو من أهم مؤشرات جودة الأصول مقاسة بنسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى إجمالي الائتمان الممنوح وكما هو واضح من النتائج العلاقة بينه وبين مؤشر الاستقرار سالبة غير أنه غير معنوي احصائياً.
- (5) مؤشر السيولة مقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQTA يشير النموذج الى العلاقة العكسية بين هذا المؤشر ومؤشر الاستقرار مقاسة بنسبة Z_Score غير أنها ليست لها دلالة إحصائية، وهو ما لا يتفق مع نتائج دراسة (أبوخريص: 2023).

12. الاستنتاجات والتوصيات

1. نتائج الدراسات السابقة بخصوص تحديد العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف متباينة وتختلف بطبيعة العوامل الداخلية والخارجية للمصارف وفترة الدراسة وبلد الدراسة.
2. موضوع الاستقرار المالي مهم جدا وعلى المصرف المركزي الليبي دعم وحدة دراسة الاستقرار المالي والتأكيد على المصارف الوطنية الاهتمام بدراسة الاستقرار المالي فيها.
3. على المصارف الليبية الإلتزام بالوفاء بمتطلبات مقررات بازل 1,2,3 على الأقل لمواجهة أي اضطرابات او أزمات مالية عالمية أو محلية.
4. العوامل الداخلة في الدراسة في مجملها ليس لها دلالة إحصائية، ونوصي بإجراء دراسات أخرى على عينة أكبر ولفتره زمنية أطول.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبوخريص، ميلود رمضان،، أثر مؤشرات السلامة المالية على الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، 2023-كلية الاقتصاد- جامعة سرت الشاذلي، أحمد شفيق. (2014). الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه. صندوق النقد العربي.
- بوزيد، سعيد. هتهات، السعيد. (2021). محددات الاستقرار المالي في النظام المصرفي الكويتي خلال الفترة (2008-2019)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. المجلد 8 العدد 2.
- شيناسي، غاري. (2005). الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، العدد، 36 صندوق النقد الدولي
- غسان حسن بلقاسم، قندوز عبد الكريم أحمد. (2011). قياس الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في السعودية. مجلة معهد التدريب والبحوث الإسلامية. المصرف الإسلامي للتنمية. العدد 2 قندوز، عبد الكريم. خليل، سالم. سراج، عبد الله. (2022). محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية. دراسات معهد التدريب وبناء القدرات. صندوق النقد العربي. 2022.

- يوسف، رواء أحمد. (2021). قياس وتحليل الاستقرار المالي للمصارف الأهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2017). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المجلد 5. العدد 18.
- مرابط، محمد. حناش، إلياس. (2020). تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية باستخدام نماذج البانل-. مجلة مجاميع المعرفة. المجلد 06. العدد 2.
- مصرف ليبيا المركزي. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2019، إدارة البحوث والاحصاء.

ثانيا: المراجع الإنجليزية

- Baltagi B. H.(2000) Econometric analysis of panel data. 2nd edition, New York: *John Wiley & Son*,2000,p50
- Mkadmi, J, E., Baccari,N. & Necib, A., (2021). Determinants of Banking Stability: The Example of Tunisia. *International Academic Journal of Accounting and Financial Management*, 1(8), pp. 1-10
- Linh Nguyen, Michael Skully, Shrimal Perera, 2012 – Government Ownership, Economic Development, Regulation Quality and Bank Stability- International evidence. Department of Accounting and Finance, *Monash University*, 900 Dandenong, Vic 3145, Australia
- Parida, T. & Padhi, D., (2018). Dose Bank Competition Affect financial stability in Banking Sector. (online) Available at: <https://www.semanticscholar.Org/>
- Tomuleasa , I. (2017): “Performance and soundness of european banking systems. Economics and Finance. Université Clermont Auvergne (2017-2020).”, *Universitatea Alexandru Ioan Cuza (Iași, Roumanie)*, 2017. English. NNT : 2017CLFAD005
- Papademos L, "Financial Stability and Macro-Prudential Supervision: Objectives, Instruments & the role of the ECB", “The ECB and its conference " *The ECB & its Watchers XI*", Frankfurt, Sept. 2009.
- Xu, T., Hu, K& Das,U.S., 2019. Bank of Profitability and financial stability, s.1. : IMF